

Distr.: General
22 January 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان
منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

أنغويلا

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

3	 لمحة عامة عن الإقليم
4	 أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
6	 ثانيا - الميزانية
7	 ثالثا - الظروف الاقتصادية
7	 ألف - لمحة عامة
8	 باء - السياحة
8	 جيم - الخدمات المالية
9	 دال - الزراعة ومصادر الأسماك
10	 هاء - البنى التحتية
10	 واو - النقل والاتصالات

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من مصادر عامة، منها مصادر تابعة لحكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في 9 كانون الأول/ديسمبر 2020. وترد تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة، المتاحة على

<https://www.un.org/dppa/decolonization/ar/documents/workingpapers>



الرجاء إعادة استعمال الورق

250221 010221 21-00870 (A)



الصفحة

11	رابعاً - الظروف الاجتماعية
11	ألف - لمحة عامة
11	باء - التعليم
12	جيم - الصحة العامة
13	دال - الجريمة والسلامة العامة
13	هاء - حقوق الإنسان
13	خامساً - البيئة
14	سادساً - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين
14	سابعاً - مركز الإقليم في المستقبل
14	ألف - موقف حكومة الإقليم
15	باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة
16	ثامناً - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة
19	المرفق
19	خريطة أنغويلا

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: أنغويلا إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي وفقا للميثاق، تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ممثلة الدولة القائمة بالإدارة: الحاكمة ديليني دانييل - سيلفاراتام (منذ كانون الثاني/يناير 2021). وهي المرأة الثانية التي تصبح حاكمة في أنغويلا.

الجغرافيا: يقع الإقليم على بُعد 240 كيلومترا إلى الشرق من بورتوريكو، و 113 كيلومترا إلى شمال غرب سانت كيتس ونيفيس، و 8 كيلومترات إلى الشمال من سينت مارتين/سانت مارتين. وتضاريس الإقليم منبسطة نسبيا تتخللها هضاب قليلة متموجة بارتفاع أقصاه 213 قدما.

مساحة الأرض: 96 كيلومترا مربعا. وتمتد الجزيرة الرئيسية طولا مسافة أقصاها 26 كيلومترا وعرضا مسافة أقصاها 5 كيلومترات.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: 92 178 كلم².

عدد السكان: 15 397 نسمة (تقديرات عام 2018).

العمر المتوقع عند الولادة: 81,6 سنة (الرجال: 79,0 سنة؛ والنساء: 84,3 سنة (تقديرات عام 2018)).

اللغات: يتكلم الإنكليزية 97 في المائة من السكان. ويتكلم البعض أيضا الإسبانية والصينية.

العاصمة: ذي فالي.

رئيس حكومة الإقليم: رئيس الوزراء إليس لورينزو وبستر (منذ حزيران/يونيه 2020).

الانتخابات: أُجريت أحدث انتخابات في 29 حزيران/يونيه 2020؛ وستجرى الانتخابات المقبلة بحلول أيلول/سبتمبر 2025.

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحركة التقدمية لأنغويلا؛ جبهة أنغويلا المتحدة.

الهيئة التشريعية: مجلس النواب.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 19 891 دولارا من دولارات الولايات المتحدة (تقديرات عام 2018).

الاقتصاد: السياحة والخدمات المالية والتحويلات.

الشركاء التجاريون الرئيسيون: الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

معدل البطالة: 8 في المائة (تقديرات عام 2012).

الوحدة النقدية: دولار شرق الكاريبي، وله سعر صرف ثابت مقابل الدولار الواحد للولايات المتحدة يبلغ 2,6882 دولار من دولارات شرق الكاريبي.

لمحة تاريخية موجزة: الأراوك هم السكان الأصليون لهذا الإقليم الذي استعمره المستوطنون البريطانيون والأيرلنديون في عام 1650، وارتبط الإقليم دوريا بسانت كيتس ونيفيس وهياكل إقليمية مختلفة. وفي عام 1980، أصبح الإقليم تابعا للمملكة المتحدة.

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

1 - ينص مرسوم دستور أنغويلا، الذي دخل حيز النفاذ في عام 1982 وعُدّل في أعوام 1990 و 2019 و 2020، على أن حكومة أنغويلا تتألف من الحاكم والمجلس التنفيذي ومجلس النواب. ويتولى الحاكم، الذي يعيّنه التاج البريطاني، المسؤولية عن شؤون الدفاع والخارجية والأمن الداخلي (بما في ذلك دائرة الشرطة)، والخدمات المالية الدولية وتنظيمها، والتعيينات في وظائف الخدمة العامة، وتطبيق أحكام الخدمة العامة وشروطها على موظفي الحكومة. ويتعين على الحاكم أن يتشاور مع المجلس التنفيذي ويتصرف وفقا لمشورته فيما يتعلق بجميع المسائل الأخرى. وفي الوقت نفسه، ينص المرسوم على أن التاج البريطاني يحتفظ بسلطة سن القوانين، بمشورة مجلس الملكة الخاص، لبسط السلام والنظام وإرساء الحوكمة الرشيدة في أنغويلا.

2 - ووفقا للدستور، يتألف المجلس التنفيذي للإقليم من رئيس الوزراء، ووزراء آخرين لا يزيد عددهم عن ثلاثة وزراء وعضوين بحكم منصبهما، هما النائب العام ونائب الحاكم. ويتصرف الحاكم بصفته رئيس المجلس، من دون أن يكون له الحق في التصويت. ويُنتخب مجلس النواب حاليا لفترات مدة كل منها خمس سنوات، وهو يضم رئيس المجلس وأعضاء لا يزيد عددهم عن سبعة أعضاء يُنتخبون من دوائر انتخابية لكل منها ممثل واحد، وأربعة أعضاء ينتخبون من جميع الدوائر الانتخابية على نطاق الجزيرة، ونفس العضوين المنضمين إلى المجلس التنفيذي بحكم منصبيهما. وبناء على طلب من حكومة أنغويلا، فإن أمر (تعديل) دستور أنغويلا لعام 2020 غير فئة الأشخاص المؤهلين لشغل منصب نائب رئيس مجلس النواب. ويترتب على الأمر أنه لا يمكن للنائب العام ولا لنائب الحاكم أن يشغلا ذلك المنصب، ولكن يجوز انتخاب أي عضو منتخب من أعضاء الجمعية العامة لا يكون عضوا في المجلس التنفيذي نائبا لرئيس مجلس النواب. وتنتخب الجمعية أيضا نائبا جديدا لرئيس مجلس النواب عندما تجتمع لأول مرة بعد دخول الأمر حيز النفاذ. ويختار الحاكم من بين الأعضاء المنتخبين في مجلس النواب العضو الذي يرى أنه يمكن أن يحظى بدعم أغلبية الأعضاء المنتخبين ليعينه في منصب رئيس الوزراء. وبموجب التعديلات الدستورية لعام 2019، أُدخل حد أقصى لفترتين متتاليتين لرئيس الوزراء. ويعين الحاكم أيضا الوزراء الآخرين، بمشورة رئيس الوزراء، من بين الأعضاء المنتخبين في المجلس.

3 - وقد أسفرت الانتخابات العامة التي أجريت في أنغويلا في 29 حزيران/يونيه 2020 عن تغيير الحكومة من جبهة أنغويلا المتحدة، التي فازت بـ 4 مقاعد، إلى الحركة التقدمية لأنغويلا، التي فازت بـ 6 مقاعد. وتولى ليس ويست من الحركة التقدمية لأنغويلا منصب رئاسة الوزراء في 30 حزيران/يونيه 2020.

4 - ووفقا لقرار المشرف على الانتخابات الذي نشر في تموز/يوليه 2020، شملت التغييرات والابتكارات التي أدخلت على الانتخابات العامة لعام 2020 ما يلي: سن قانون الانتخابات لعام 2019 وأنظمة تسجيل الانتخابات لعام 2020؛ ووضع قاعدة بيانات للناخبين على الإنترنت؛ واستحداث بطاقات تسجيل الناخبين؛ واستحداث دفاتر اقتراع إلكترونية؛ والأخذ بالاقتراعات المسبقة لفئات معينة من الناخبين؛ والأخذ بالجدولة الإلكترونية للأصوات؛ وتكليف مكتب انتخابي مركزي مستقل بالاضطلاع بجميع الخدمات الانتخابية؛ وتنظيم جلسات عامة لتوعية الناخبين؛ واستحداث دائرة انتخابية واحدة على نطاق الجزيرة لانتخاب أربعة مرشحين.

5 - وقانون أنغويلا هو القانون العام المطبق في إنكلترا وويلز، إلى جانب جميع التشريعات الموروثة حتى آب/أغسطس 1971 عن الدولة المشتركة السابقة، دولة سانت كيتس - نيفيس - أنغويلا، وأي تشريعات سُنت منذ ذلك التاريخ، سواء محليا أو من جانب المملكة المتحدة نيابةً عن أنغويلا. وتتولى تطبيق القانون المحكمة العليا لشرق الكاريبي، وهي محكمة إقليمية مقرها في سانت لوسيا أنشئت للدول الأعضاء في منظمة دول شرق البحر الكاريبي وتتألف من قسمين هما محكمة استئناف متنقلة ومحكمة عدل عليا. وتعد اللجنة القضائية التابعة لمجلس الملكة الخاص أعلى هيئة قضائية يُلجأ إليها.

6 - وينص قانون الأقاليم البريطانية لما وراء البحار لعام 2002 على منح مواطني أقاليم ما وراء البحار البريطانية الجنسية البريطانية. وفي هذا السياق، أعربت حكومة الإقليم عن قلقها إزاء الثغرة التي تؤثر على بعض أطفال آباء مواطني الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار الذين لم يكن آباؤهم متزوجون عند ولادتهم.

7 - وفي عام 2011، شكّلت أنغويلا فريقا لصياغة دستور جديد برئاسة ه. كليفتون نايلز. وكما ورد سابقاً، فقد قُدم مشروع نص إلى الحكومة في شباط/فبراير 2012 يتضمن تغييرات في الحكم يمكن أن تصبح مكونات رئيسية لدستور مستقل. وفي أيلول/سبتمبر 2015، أنشأت حكومة الإقليم لجنة جديدة للإصلاح الدستوري والانتخابي من أجل النهوض بعملية الإصلاح الدستوري والانتخابي، وكلفتها بأن تقوم، في جملة أمور، بمراجعة المقترحات السابقة لإصلاح دستور أنغويلا لعام 1982. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2016، نشرت حكومة الإقليم المقترحات المتعلقة بالإصلاح الانتخابي والدستوري المقدمة من اللجنة في شكل مشروع دستور جديد، ومشروع قانون انتخابات جديد، ومشروع لجنة تحديد الدوائر الانتخابية الجديدة، وبعد ذلك أجرت لجنة الإصلاح الدستوري والانتخابي مشاورات عامة. وصدر مشروع منقح للدستور، في 31 آذار/مارس 2017، وعرض على المجلس التنفيذي في 4 أيار/مايو. وفي حزيران/يونيه 2018، قدمت حكومة الإقليم مقترحات إلى حكومة المملكة المتحدة بشأن التعديلات المدخلة على دستور أنغويلا، التي سيجري تنفيذها من خلال نهج تدريجي، حيث تدخل المرحلة الأولى حيز النفاذ قبل الانتخابات العامة لعام 2020، وتليها المرحلة الثانية، التي تتألف من إجراء استعراض كامل للدستور، عقب انتهاء المرحلة الأولى مباشرة.

8 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2018، أُجريت مشاورات عامة في الإقليم بشأن مشروع أمر (تعديل) دستور أنغويلا. وفي شباط/فبراير 2019، ذكرت الدولة القائمة بالإدارة، لدى إطلاعها لجنة الشؤون الخارجية في برلمانها على مشروع الأمر الصادر عن مجلس الملكة الخاص، أن المقترحات الواردة في إطار المرحلة الأولى نشأت عن مفاوضات مع حكومة الإقليم وأنها ترمي إلى تحسين كفاءة العمليات الحكومية والتحضير للانتخابات. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، فإن المقترحات لم تؤثر على توازن السلطات الدستورية بين المملكة المتحدة وحكومة الإقليم.

9 - وأقر مجلس الملكة الخاص الأمر ذا الصلة في المجلس في نيسان/أبريل 2019، وأدخل الحاكم المرحلة الأولى من التعديلات على دستور أنغويلا حيز النفاذ في 14 أيار/مايو 2019. وبدأت المفاوضات الرسمية للمضي بالمرحلة الثانية في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وفي بيان مشترك صادر عن فريقَي التفاوض التابعين للمملكة المتحدة وأنغويلا، مؤرخ 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، لوحظ إحراز تقدم جيد مع أنه لم يتم الاتفاق على أي أمر نهائي. وأشار البيان كذلك إلى وجود شواغل في أنغويلا بشأن الفصل بين الإصلاحات الانتخابية والدستورية. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، من المرجح أن تُستأنف المفاوضات بشأن المرحلة الثانية من الإصلاحات في مطلع عام 2021.

10 - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، وانسجاما مع كتابها الأبيض المعنون *أقاليم ما وراء البحار: الأمن والنجاح والاستدامة* الذي نُشر عام 2012، أوضح الحاكم أنه ينبغي لأي قرار ينص على قطع الصلة الدستورية بين المملكة المتحدة وأنغويلا أن يكون مستندا إلى الرغبة الصريحة والمعرب عنها دستوريا لشعب أنغويلا. وإذا ما أُعرب عن رغبة واضحة في الاستقلال، فإن حكومة المملكة المتحدة ستقي بالتزاماتها بمساعدة الإقليم على تحقيقه.

ثانيا - الميزانية

11 - اتفقت حكومتا المملكة المتحدة وأنغويلا على إطار بشأن المسؤولية المالية والتنمية، أصبح جزءا من قانون أنغويلا في تشرين الثاني/نوفمبر 2013. وحدد الإطار التزام حكومة أنغويلا بوضع ميزانية متوازنة، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالاقتراض، وخطة مالية متوسطة الأجل لإدارة المالية العامة خلال السنوات الخمس المقبلة.

12 - ووفقا لما ذكرته حكومة الإقليم، فإن أنغويلا ملتزمة بالإصلاحات المالية وهي ممسكة بزمam المسؤولية المالية للإقليم. وقد أعربت حكومة الإقليم عن رأي مفاده أنه بالنظر إلى جهود التعافي والضغط المالي التي أعقبت الإعصار إيرما، ينبغي ألا يكون الإصلاح المالي شرطا مسبقا للإغاثة في حالات الكوارث.

13 - وفي 15 نيسان/أبريل 2020، قدم رئيس الوزراء ووزير المالية، فيكتور بانكس، إلى مجلس النواب ميزانية قدرها 256,99 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي للسنة المالية 2020. وفي ميزانية عام 2020 لحكومة الإقليم، قُدرت النفقات المتكررة بمبلغ 241,47 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، في حين خُصصت للميزانية الرأسمالية اعتمادات قدرها 15,52 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. ومن ناحية أخرى، قُدرت الإيرادات المتكررة لعام 2020 بمبلغ 253,45 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، وهو ما يمثل زيادة عن الإيرادات الفعلية البالغة 234 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي في العام السابق.

14 - وفيما يتعلق بالسنة المالية 2019، بلغ العائد من الإيرادات المتكررة 234,10 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، وقدرت النفقات المتكررة بمبلغ 213,48 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فقد واصلت حكومتها تقديم منح رأسمالية إلى الإقليم من خلال التمويل من خلال برنامج وزارة الخارجية والكمونولث والتنمية بمبالغ مجموعها 52,84 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي في السنة المالية 2019 من أجل دعم المشاريع المتعلقة بتعزيز الإيرادات، والتعليم، والاتصالات، وإعادة بناء البنية التحتية للموانئ، وخدمات مكافحة الحرائق، ومراقبة الحركة الجوية والتعافي وإعادة التأهيل بعد إعصار إيرما في أيلول/سبتمبر 2017.

15 - واستنادا إلى استعراض أجرته وزارة المالية والصحة لحكومة الإقليم لحافضة ديون أنغويلا في عام الفترة 2015-2019، فإن مجموع الدين العام، الذي يتألف من دين الحكومة المركزية والديون المضمونة من الحكومة من المصادر المحلية والخارجية، بلغ 493,16 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، أي ما يعادل 49,93 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي نهاية عام 2019، انخفض مستوى رصيد الديون بنسبة 6,10 في المائة (32,01 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي)، مقارنة بعام 2018، لأسباب تعود أساسا إلى أن مدفوعات الإهلاك المقررة تجاوزت المبالغ المدفوعة لتسديد الديون.

- 16 - ولا ضرائب في أنغويلا على الدخل أو العقارات أو الأرباح الرأسمالية أو الشركات أو القيمة المضافة. وتواصل حكومة الإقليم دراسة هذه المسألة، ولا سيما فيما يتعلق بأثر انخفاض الضرائب على اقتصاد الإقليم واحتياجات القطاع العام. وفي أيار/مايو 2018، أقرت حكومة الإقليم ضريبة على السلع والخدمات باعتبارها عنصراً أساسياً من عناصر الإصلاح الضريبي ووافقت على تطبيقها تدريجياً بحلول عام 2023. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، نُفذت المرحلة الأولى من ضريبة السلع والخدمات، التي تنطوي على إعادة تشكيل الرسوم الجمركية وبدء فرض ضريبة مؤقتة على السلع ورسوم على الخدمات وضريبة الاستهلاك الخارجية. ووفقاً لما ذكرته حكومة الإقليم، في الربع الأخير من عام 2019، أسهمت الضريبة المؤقتة على السلع بمبلغ 9,46 ملايين دولار من دولارات شرق الكاريبي وأسهمت ضريبة الاستهلاك بمبلغ 2,78 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي في التحصيلات.
- 17 - وفي 7 أيار/مايو 2020، قُدّم مشروع بشأن قانون الاعتمادات التكميلية (2020)، لعام 2020، إلى مجلس النواب، أعيد فيه تخصيص المبالغ في حدود الرقم الأصلي.

ثالثاً - الظروف الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

- 18 - وفقاً للمصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي، يُقدّر أن الناتج المحلي الإجمالي لأنغويلا، بأسعار السوق، قد انخفض بنسبة 31,34 في المائة في عام 2020، مقارنةً بمعدل نمو قدره 18,44 في المائة في عام 2019. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق 703,72 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي في عام 2020، مقارنةً بمبلغ 1 024,88 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي في عام 2019.
- 19 - والصناعات الرئيسية في أنغويلا هي السياحة والعقارات والوساطة المالية. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإنه نظراً للأثر الاقتصادي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، من المتوقع أن تكون العقارات أكبر مساهم في الاقتصاد في عام 2020، حيث تمثل 17,98 في المائة من النشاط الاقتصادي الحقيقي على الرغم من تقلصها بنسبة 7,52 في المائة مقارنةً بعام 2019.
- 20 - وأفادت لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام 2018 بأن أنغويلا تكبدت أضراراً كبيرة لحقت ببيئتها واقتصادها جراء الإعصار إيرما، وهو إعصار من الفئة 5، في أيلول/سبتمبر 2017. وقُدّر مجموع الأضرار بمبلغ 507 ملايين دولار من دولارات شرق الكاريبي. وقُدّر مجموع الخسائر والتكاليف الإضافية بمبلغ 331,5 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي و 41,9 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، على التوالي. وكان القطاع الأكثر تضرراً هو قطاع السياحة، الذي كان يمثل القوة المحركة لاقتصاد أنغويلا، بما في ذلك كونه المصدر الرئيسي لإيراداتها الضريبية، في حين تكبدت قطاعات البنى التحتية المتمثلة في الطاقة والاتصالات والنقل، وهي قطاعات ضرورية لسير قطاع السياحة، أضراراً كبيرة أيضاً. ووفقاً لما ذكرته حكومة الإقليم، بعد سنة من التدهور الاقتصادي الناجم عن الإعصار إيرما، كانت التوقعات الاقتصادية لعام 2018 إيجابية نتيجة للنمو المتوقع في قطاع البناء من خلال أعمال إعادة البناء والتجديد. غير أن النمو انخفض بالقيمة الحقيقية بنسبة 2,9 في المائة في عام 2018، نتيجة لتعاف أبطأ مما كان متوقعاً في قطاع السياحة وحالات تأخير في إعادة الإعمار في القطاعين الخاص والعام. ومع ذلك، فإن

علامات التعافي، مثل ارتفاع الطلب على تصاريح العمل، وزيادة نشاط التشييد وارتفاع أعداد الزوار الوافدين، أشارت إلى سلوك اقتصاد أنغويلا اتجاهًا إيجابيًا.

باء - السياحة

21 - تضطلع وزارة المالية والتنمية الاقتصادية والاستثمار والتجارة والسياحة بالمسؤولية عن تنفيذ الخطة الرئيسية للسياحة (2010-2020)، في حين يتولى كل من مجلس السياحة في أنغويلا ورابطة الفنادق والسياحة في أنغويلا تسويق وترويج المنتج السياحي للإقليم.

22 - وبلغ عدد الزوار الوافدين 166 351 في عام 2019، مرتفعًا إلى مستويات مماثلة لتلك التي شوهدت في عام 2017 وقبل إعصار إيرما. وفي عام 2020، انخفض عدد الزوار الوافدين المسجلين بشكل كبير بسبب جائحة كوفيد-19. وأغلقت أنغويلا حدودها في 20 آذار/مارس 2020، مع عدد من الاستثناءات. ودخل تخفيف القيود المفروضة على الدخول حيز النفاذ في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وهو ما يسمح لبعض السياح بالزيارة.

جيم - الخدمات المالية

23 - وفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، شهد قطاع الوساطة المالية، الذي يمثل جميع الخدمات المصرفية والتأمينية والخدمات ذات الصلة، زيادة كبيرة قدرها 34,31 في المائة في عام 2019، مع توقع حدوث تراجع ضئيل (1,24 في المائة) في عام 2020. وفي عام 2020، كان قطاع الوساطة المالية من بين القطاعات الرئيسية التي أسهمت في اقتصاد أنغويلا.

24 - وقد أنشئت مفوضية الخدمات المالية في أنغويلا في عام 2004، باعتبارها هيئة تنظيمية مستقلة مسؤولة أمام الحاكم. وفي الوقت نفسه، فإن وزارة المالية هي التي تضطلع بالمسؤوليات عن إدارة الإقليم فيما يتعلق بقانون الولايات المتحدة بشأن الامتثال الضريبي للحسابات المالية الأجنبية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2014، انضمت أنغويلا إلى مبادرة أول المعتمدين للالتزام بالاعتماد المبكر لمعيار الإبلاغ الموحد، الذي يشكل المعيار الجديد في التبادل التلقائي للمعلومات بين السلطات الضريبية الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

25 - وفي نيسان/أبريل 2016، أبرمت أنغويلا اتفاقًا ثنائيًا مع المملكة المتحدة بشأن مبادلات المعلومات المتعلقة بالملكية الفعلية، وبدأ نفاذ الاتفاق في 30 حزيران/يونيه 2017. وينص الاتفاق على أن تتاح لسلطات إنفاذ القانون، في الوقت المناسب، المعلومات عن الملكية الفعلية المتعلقة بكيانات الشركات والكيانات القانونية التي تأسست ضمن الولاية القانونية لكل طرف. وفي عام 2017، وافقت حكومة المملكة المتحدة على تقديم المساعدة المالية إلى أنغويلا لمعاونتها في إنشاء نظامها الخاص المتعلقة بالملكية الفعلية، إضافة إلى المساعدة في صياغة التشريعات التي سيقوم عليها هذا النظام. ووفقًا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، أصدر رئيس الوزراء ووزير المالية السابق، فيكتور بانكس، في 17 حزيران/يونيه 2020، بيانًا تعهد فيه باستحداث سجل متاح لإطلاع الجمهور عليه للملكية الفعلية للشركات في أنغويلا وغيرها من الكيانات القانونية المسجلة في الولاية القضائية. والسجل قيد الإنشاء ومن المقرر أن ينجز بحلول آذار/مارس 2021.

26 - وفي آب/أغسطس 2013، وُضع اثنان من المصارف التجارية في أنغويلا، هما المصرف الوطني لأنغويلا والمصرف التجاري لمنطقة البحر الكاريبي، تحت وصاية المصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي. وفي عام 2015، قررت حكومة الإقليم المضي في تنفيذ الخطة الرامية إلى تسوية أوضاع المصارف المتعثرة التي اقترحتها المصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي. وفي نيسان/أبريل 2016، صدّق الحاكم على سلسلة من التشريعات ذات الصلة (قانون المصارف لعام 2015؛ والقانون (التعديل) المتعلق بهيئة إدارة الأصول لمنطقة شرق البحر الكاريبي لعام 2016؛ وقانون الالتزامات المتعلقة بتسوية أوضاع المصارف المتعثرة لعام 2016)، ودُمج المصرفان لتشكيل المصرف التجاري الوطني لأنغويلا. ووفقا لما ذكرته حكومة الإقليم، وصل المبلغ الذي تدخلت به حكومة أنغويلا في التسوية المذكورة لأوضاع المصرفين إلى 325,4 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي.

27 - وفي أيار/مايو 2018، أقرّ برلمان المملكة المتحدة قانون الجزاءات ومكافحة غسيل الأموال، الذي يُلزم وزير الخارجية بأن يوفّر كل أشكال المساعدة المعقولة لحكومات أقاليم ما وراء البحار لتمكين كل منها من إنشاء سجل للملكية الفعلية للشركات المسجلة في ولايتها القضائية وإتاحته لعامة الناس، وبأن يُعدّ، في موعد أقصاه 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، مشروع مرسوم ملكي يُلزم جميع أقاليم ما وراء البحار بأن تتشّى هذا السجل إن لم تكن فعلت ذلك من قبل. وقد مُدّد هذا الموعد النهائي بعدنّذ حتى عام 2023. وفي 15 تموز/يوليه 2020، رحبت حكومة المملكة المتحدة بالبيانات التي أصدرتها ثمانية من أقاليم ما وراء البحار، بما فيها أنغويلا، والتي التزمت فيها بإبداء مزيد من الشفافية في الخدمات المالية عن طريق إعلان أنها ستنتشئ سجلات يتاح اطلاع الجمهور عليها بشأن الملكية الفعلية للشركات.

دال - الزراعة ومصائد الأسماك

28 - يتسم النشاط الزراعي في أنغويلا بأنه محدود. ويتسم صيد الأسماك بالأهمية لسبل عيش الكثيرين من مواطني أنغويلا، إذ يوفّر إيرادات مباشرة لأكثر من 300 شخص، إضافة إلى عدد أكبر ممن يمارسون صيد السمك على أساس الكفاف. وكما أبلغ سابقا، تستغل أنغويلا أقل من ربع مساحة منطقة الصيد الخالصة الخاصة بها الواقعة في شمال الجزيرة. وتبذل إدارة مصائد الأسماك والموارد البحرية جهودا لحشد الصيادين في هيئة موحدة ولتشجيع الإشراف على مصائد الأسماك والسبل المستدامة والمبتكرة لتعزيز صناعة صيد الأسماك.

29 - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، تحدد خطة أنغويلا لتنمية مصائد الأسماك للفترة 2015-2025، التي اعتمدها المجلس التنفيذي في نيسان/أبريل 2016، العمل الذي يتعين تنفيذه لكفالة الاستغلال الأمثل والمستدام لموارد أنغويلا من مصائد الأسماك. وطلبت حكومة الإقليم المساعدة من الدولة القائمة بالإدارة لوضع نظام لصيد الأسماك المرخص يسري على مياهها وأعريت عن رأي مفاده أن من شأن بدء تطبيق الصيد المرخص في أنغويلا أن يساعد على حل مشكلة الصيد غير المشروع بالشباك المخروطية وصيد الحيتان اللذين يمارسان في مياه أنغويلا.

هاء - البنية التحتية

30 - وفقا لما ذكرته حكومة أنغويلا، يوجد في الإقليم نحو 100 كيلومتر من الطرق المعبدة و 60 كيلومترا من الطرق غير المعبدة. ويزيد عمر بعض الطرق المعبدة عن 25 سنة ولا تجرى لها صيانة كافية.

31 - وتتولى هيئة المطار والموانئ في أنغويلا، وهي كيان شبه مستقل يتمتع بالاكتمال الذاتي، إدارة عمليات المطار والموانئ على أساس تجاري. ومطار كلايتين ج. لوبيد الدولي، الواقع على مشارف مدينة ذي فالي، هو المطار الوحيد في الجزيرة، وهو يوفر الخدمات للطائرات التجارية والخاصة على حد سواء. وتسيّر رحلات جوية بينه وبين المطارات الدولية لأنتيغوا وسينت مارتين/سانت مارتين وبورتوريكو وسانت توماس. وإضافة إلى ذلك، تشكّل خدمة العبارات والزوارق المستأجرة بين أنغويلا وسينت مارتين/سانت مارتين وصلة النقل الدولية الرئيسية بين أنغويلا والبوابات الدولية الرئيسية.

32 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2017، منحت حكومة المملكة المتحدة حكومة الإقليم هبة قدرها 60 مليون جنيه استرليني في أعقاب الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية بسبب الإعصار إيرما في وقت سابق من ذلك العام. وقد أنشئت الهبة المعنونة "برنامج أنغويلا"، بموجب مذكرة تفاهم بين الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم وُقعت في أيار/مايو 2018. وقد أكدت حكومة الإقليم قائمة بمشاريع البنية التحتية التي من المقرر دعمها من خلال التمويل، بما في ذلك تجديد المدارس، والمستشفى الوحيد، وثلاث عيادات متعددة التخصصات، ووحدة الصحة البيئية، وغير ذلك من نواحي البنية التحتية الوطنية الحيوية، مثل المطار الوحيد في الجزيرة ومحطة عبارات الركاب في بلوينغ بوينت. وحُصص تمويل إضافي قدره 17 مليون جنيه استرليني للفترة من 2019 إلى 2021 لمشروعين محددين، هما تعزيز إيرادات حكومة الإقليم في إطار خطة اقتصادية متوسطة الأجل للتنمية المالية، وبناء رصيف جديد للبضائع في ميناء رود باي، نظرا لأن رصيف المراكب الصغيرة القديم بلغ نهاية صلاحية خدمته. ومن المتوقع إنجاز برنامج أنغويلا ومشاريع إضافية بحلول آذار/مارس 2023.

واو - النقل والاتصالات

33 - ذكرت حكومة الإقليم في خطابها عن ميزانية عام 2020 أنه كان لدى وزارة البنى التحتية، والاتصالات، والمرافق، والإسكان، والزراعة، ومصادر الأسماك والبيئة وإداراتها مخصصات متكررة في ميزانية عام 2020 تبلغ 17,48 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، أي بزيادة قدرها 17,5 في المائة (أو 2,61 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي) عن الميزانية المعتمدة لعام 2019 البالغة 14,88 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. وفي عام 2020، ركزت الوزارة على وضع وتنفيذ خطة استراتيجية متماسكة مدتها ثلاث سنوات لتجديد تقديم خدماتها من خلال أنشطة التدريب.

34 - ولدى أنغويلا نظام هاتفي داخلي حديث مجهّز بالعديد من الوصلات الشبكية الخارجية، بما في ذلك عدة محطات لإعادة البث إلى سينت مارتين/سانت مارتين تعمل بالموجات الدقيقة، ووصلة أرضية تعمل بالألياف الضوئية في جزيرة تورتولا لإيصال المكالمات الدولية، مع وجود منافسة على تقديم خدمات الهاتف المحمول والخطوط الأرضية والإنترنت.

35 - وتعتبر حكومة الإقليم أن المدرج الوحيد للجزيرة غير مناسب لاستيعاب الحمولات والطائرات الكبيرة، وهو ما اتضح خلال جهود الإغاثة التي بُذلت في أعقاب الإعصار إيرما. وتعمل حكومة الإقليم على توسيع المطار لتحسين إمكانية الوصول الدولي وإتاحة نقل شحن جوي أكبر إلى الجزيرة.

رابعاً - الظروف الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

36 - يشرف مجلس أنغويلا للضمان الاجتماعي على نظام الضمان الاجتماعي للإقليم. وتقدم إدارة التنمية الاجتماعية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى الجمهور. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، يحدد إعلان السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية في عام 2019 الإطار لنظام متكامل للحماية الاجتماعية في الإقليم، بهدف مساعدة أنغويلا في المضي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الأهداف التي تركز على التطورات الاجتماعية. وتهدف السياسة إلى كفالة الإنصاف والعدالة في تقديم الخدمات، مع مراعاة آراء أصحاب الحقوق وإسهاماتهم، ووضع الحماية الاجتماعية في إطار موحد ومتسق للتخطيط والاستجابة. وتواصل حكومة أنغويلا تقديم الإغاثة المؤقتة للفئات الضعيفة في شكل منح للمساعدة العامة.

37 - وتواصل وزارة التنمية الاجتماعية توعية الجهات المعنية بأهمية الانضمام إلى البروتوكول المشترك بين الوكالات لحماية الأطفال، الذي وُضع بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، للتأكد من أن جميع الوكالات المسؤولة عن حماية الأطفال تعمل معاً لمكافحة إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، ما فتئت الوزارة تتلقى الدعم من دائرة المشورة والدعم التابعة لمحكمة الطفل والأسرة في المملكة المتحدة، التي توفر سلسلة من الدورات التدريبية للموظفين في المجالات المتعلقة بحماية الطفل.

38 - واستمر رصد تنفيذ البروتوكول المشترك بين الوكالات لحماية الطفل في اجتماعات الاستعراض التي تعقد شهرياً مع الوكالات الرئيسية. وأنشئ مجلس لحماية الطفل في عام 2016، مما أعطى دليلاً آخر على استمرار التركيز على حماية الأطفال من إساءة المعاملة.

باء - التعليم

39 - وفقاً لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، تبلغ نسبة محو الأمية الوظيفية في أنغويلا 93 في المائة، كما أن الالتحاق بالمدارس الابتدائية متاح للجميع بلا استثناء، حيث يكمل 100 في المائة من التلاميذ الدراسة في الصف الأخير. وتوفر إدارة التعليم خدمات التطوير المهني المستمر لجميع المعلمين، مع التركيز على توفير الدعم للمعلمين الجدد.

40 - وتقدم الكلية المتوسطة لأنغويلا درجات جامعية متوسطة ودبلوم دراسات عليا، إضافة إلى شهادات أخرى. ويقدم مركز التعليم المفتوح التابع لجامعة وست إنديز خدمات معتمدة بالكامل للتعليم العالي في أنغويلا. وإضافة إلى ذلك، وفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن إحدى كليات الطب الخاصة التي يقع مقرها في الولايات المتحدة لها فرع في الإقليم يقدم العلوم الأساسية إلى طلابه، ومعظمهم من الولايات المتحدة.

41 - وأعربت حكومة أنغويلا عن رأي مفاده أن الإقليم سيستفيد من تقييم رسمي لمستوى التعليم المقدم في الجزيرة، فضلاً عن الأخذ بخيارات بديلة لتوفير التعليم، عند الاقتضاء، خارج الإقليم أو من خلال التعلم من بُعد.

42 - ويدفع الطلاب من أقاليم ما وراء البحار نفس رسوم التعليم التي يدفعها الطالب المحلي في الجامعات البريطانية، شريطة أن يكونوا قد عاشوا في إقليم بريطاني من أقاليم ما وراء البحار، أو المنطقة

الاقتصادية الأوروبية، أو سويسرا، خلال فترة الثلاث سنوات السابقة للسنة الدراسية الأولى من فترة دراستهم. وإضافة إلى ذلك، يمكن لهؤلاء الطلاب الحصول على التمويل الذي يوفره الاتحاد الأوروبي للالتحاق بالتعليم العالي أو المهني.

جيم - الصحة العامة

43 - تضطلع هيئة الصحة في أنغويلا بالمسؤولية عن جميع خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والشخصية. وفي الإقليم ثلاث مقاطعات صحية تضم أربعة مراكز صحية وعيادة متعددة التخصصات ومستشفى، هو مستشفى الأميرة ألكسندرا، الذي شهد استثمارات كبيرة في بنيته التحتية خلال عام 2020، بما في ذلك معمل بني خصيصا لإنتاج الأكسجين، ومبانٍ للتخزين ومبنى ملحق بالمختبر، يحوي قدرات على الكشف عن كوفيد-19، من خلال الاختبار بتقنية تفاعل البوليمراز التسلسلي (PCR). ويُنقل عادةً المرضى الذين يحتاجون إلى عمليات جراحية كبرى إلى جزيرة مجاورة.

44 - وتتولى وزارة الصحة والتنمية الاجتماعية تنظيم ورصد قطاعي الصحة العام والخاص، بما في ذلك الإشراف على هيئة الصحة، وتضطلع بمهام وضع السياسات والأنظمة المتعلقة بالخدمات الصحية، وهي تعمل ضمن إطار الخطة الاستراتيجية الوطنية للصحة للفترة من عام 2015 إلى عام 2020.

45 - وبموجب نظام الحصص، الساري منذ عام 1985، كان ما يصل إلى أربعة مرضى من أنغويلا يحصلون سنويا على الرعاية الصحية الأولية المجانية من خلال دائرة الصحة الوطنية في المملكة المتحدة. وقد دعت حكومة الإقليم إلى إعادة النظر في نظام الحصص، لأن عدد السكان زاد بنسبة 250 في المائة منذ عام 1985، مما ترك الإقليم، وفقا لما ذكرته حكومته، معتمدا على الجزر المجاورة للحصول على الرعاية الصحية.

46 - ما فتئت حكومة المملكة المتحدة تقدم الدعم إلى أقاليم ما وراء البحار طوال فترة جائحة كوفيد-19. ويشمل الدعم تمويل وتوريد مجموعات الاختبار، والمواد المستهلكة للمخابر، والمعدات الطبية واللوازم الطبية وتوفير الخبرة في مجال الصحة العامة. وإضافة إلى ذلك، تلتزم حكومة المملكة المتحدة بتزويد أقاليم ما وراء البحار بحصة من لقاحات كوفيد-19 التي تشتريها. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن دعمها يتماشى مع التزامها الدائم تجاه شعوب أقاليم ما وراء البحار التابعة لها.

دال - الجريمة والسلامة العامة

47 - وفقا للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، فإن مستوى الجريمة في أنغويلا منخفض مقارنةً بولايات قضائية أخرى في المنطقة.

48 - وتشكل هيئة الإبلاغ عن غسل الأموال الجهاز المركزي المسؤول عن تلقي وتحليل وتعميم المعلومات المتعلقة بالعائدات المشتبه في أنها متأتية من أنشطة إجرامية، وهي توفر الإشراف الاستراتيجي على وظيفة الاستخبارات المالية. وأناطت الهيئة بوحدة الاستخبارات المالية في أنغويلا، التي تشكل وحدة متخصصة ضمن قوة الشرطة الملكية في أنغويلا، القيام بمهام تنفيذية يومية فيما يتعلق بطائفة واسعة من التحقيقات في الجرائم المالية، بما في ذلك غسل الأموال.

49 - وفي عام 2020، كانت السفينتان *RFA Argus* و *HMS Medway* مكلفتين بالعمل في البحر الكاريبي، في إطار مهام دوريات البحرية الملكية في شمال المحيط الأطلسي، من أجل كفالة الإبقاء على وجود بحري للمملكة المتحدة على مدار السنة لتقديم الدعم إلى أقاليم ما وراء البحار للتأهب والاستجابة لتهديد الأعاصير والكوارث الأخرى وتقديم المساعدة الإنسانية، والإغاثة في حالات الكوارث والدعم للاتصالات في حالات الأزمات في المنطقة. وأشارت حكومة المملكة المتحدة إلى التزامها بتقديم المساعدة إلى أقاليم ما وراء البحار لمواجهة العواصف الكبرى وغيرها من الكوارث في المستقبل.

هاء - حقوق الإنسان

50 - ينص دستور أنغويلا على أن لكل شخص في الإقليم الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي، والتمتع بالملكات، وبالحماية التي يوفرها القانون، وحرية الضمير والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، والحق في أن تُحترم حياته الخاصة والأسرية. وقد بدأ في أنغويلا تطبيق أحكام اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتسري أيضا على أنغويلا الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، حيث يحق للأفراد رفع دعاوى أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بعد استنفاد سبل الانتصاف في الإقليم. غير أنه لم يبدأ حتى الآن في أنغويلا تطبيق معاهدات أساسية دولية لحقوق الإنسان، منها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

خامسا - البيئة

51 - أعلنت حكومة الإقليم، في خطابها عن ميزانية عام 2020، عن إنشاء إدارة الموارد الطبيعية، التي أنشئت من خلال دمج إدارات البيئة، والزراعة، ومصائد الأسماك والموارد البحرية بهدف زيادة الكفاءة والفعالية في إدارة الثروات الطبيعي لأنغويلا.

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

52 - منذ عام 1998، لا يزال الإقليم عضوا منتسبا في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومنذ عام 2011، يقيم الإقليم حوارا رسميا مع صندوق النقد الدولي. وتشارك أنغويلا في أعمال الجماعة الكاريبية بوصفها عضوا منتسبا. وهي عضو في مصرف التنمية الكاريبي، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي والآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك. وأنغويلا عضو منتسب في منظمة دول شرق البحر الكاريبي وعضو في المصرف المركزي لدول شرق الكاريبي.

53 - وخصص صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر (2014-2020) مبلغ 14 مليون يورو (نحو 42,9 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي) للبرنامج الإقليمي لأنغويلا.

54 - وتتعاون حكومة الإقليم بشكل مباشر مع حكومات منطقة البحر الكاريبي وتشارك في المشاريع الإقليمية لشتى المنظمات والوكالات الدولية، بما في ذلك منظمة الصحة للبلدان الأمريكية.

55 - وفي حزيران/يونيه 2020، نشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) "أنغويلا - تقرير عن التأثير البشري والاقتصادي لكوفيد-19: التقييم البشري والاقتصادي للتأثير"، الذي يحدد عددا من التوصيات، بما في ذلك توسيع الإطار الزمني لاستحقاقات البطالة ذات الصلة بكوفيد-19؛ وتوسيع نطاق برنامج التغذية المدرسية ليشمل الطلاب الفقراء في جميع المدارس وتوسيع نطاق الاستفادة من مبلغ 200 دولار من دولارات شرق الكاريبي المقدم شهريا لكل طفل؛ وإنشاء مأوى للنساء اللواتي وقعن ضحايا للعنف الجنساني؛ وتعديل إطار أنغويلا للاستدامة المالية والتنمية لأخذ كوفيد-19 بالاعتبار، ضمن أمور أخرى.

سابعا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

56 - أوضحت ممثلة لحكومة أنغويلا في كلمة ألققتها أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في جلستها الثالثة، المعقودة في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2019، أنه بالرغم من أن الاندماج في دولة عضو أخرى أو الانتماء إليها يشكلان خيارين غير محتملين بالنسبة إلى أنغويلا، فإن الإقليم غير قادر على السعي إلى الاستقلال، نظرا إلى المستوى الحالي من الدعم الذي تقدمه الدولة القائمة بالإدارة لتنميته وإلى الحالة الضبابية المحيطة بمغادرة الاتحاد الأوروبي. وسألت كيف يمكن للأمم المتحدة أن تكفل وفاء المملكة المتحدة بالتزاماتها المعلنة بالتنوع والنجاح والفرص في الأقاليم وألا تسيء استخدام وضعها كبلد مهيمن.

57 - ومضت الممثلة تقول إنه لا ينبغي حمل أي إقليم، جراء اختياره الاستمرار كإقليم غير متمتع بالحكم الذاتي، على التقليل من الحقوق الديمقراطية وحقوق الإنسان لشعبه، وهو الوضع الذي وجدت أنغويلا نفسها فيه في ذلك الوقت. وقالت إن لمستعمرات الجزر المعرضة لخطر الفناء قبل موسم الأعاصير سببا مشروعا للخوف من فقدان الدعم المالي من الدولة القائمة بالإدارة، الذي تعتمد عليه لتعافيها. وبالنسبة إلى أنغويلا، تجاوزت هذه العلاقة الهواجس المالية، فهي تشمل نحو أربعة قرون من التراث والثقافة والقيم المشتركة. بيد أنه من المخيب للآمال أن العلاقة بين الدولة القائمة بالإدارة والإقليم ليست علاقة عصرية أو علاقة تحترم مواطني أنغويلا من كل نواحيها (انظر A/C.4/74/SR.3).

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

58 - نتيجة لجائحة كوفيد-19، عُقد الاجتماع الثامن للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة إلكترونيا في الفترة من 23 إلى 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، عندما استضافت الدولة القائمة بالإدارة ممثلي حكومات أقاليم ما وراء البحار التابعة لها. وأجرى المشاركون، بحضور رئيس وزراء المملكة المتحدة، مناقشات واسعة النطاق بشأن مواضيع مثل المسائل الاقتصادية، والاستجابة لكوفيد-19 والتعافي منه، وحماية الفئات الضعيفة والمسائل البيئية. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، أظهر البيان الذي أدلى به أمير ويلز في الاجتماع، قبيل المناقشات بشأن البيئة والدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي ستستضيفها المملكة المتحدة في عام 2021، الأهمية التي توليها المملكة المتحدة لعلاقتها بأقاليم ما وراء البحار واعترافها بمساهمتها الكبيرة في تنوعها البيولوجي.

59 - في البيان المعتمد في الاجتماع الثامن للمجلس الوزاري المشترك، أشار كل من حكومة المملكة المتحدة وقيادات أقاليم ما وراء البحار إلى أن مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق على شعوب أقاليم ما وراء البحار. وأكد من جديد أهمية تعزيز حق تلك الشعوب في تقرير المصير، وهو مسؤولية جماعية تقع على عاتق حكومة المملكة المتحدة بكامل مكوناتها.

60 - وكانت حكومة المملكة المتحدة وقيادات أقاليم ما وراء البحار قد التزمت باستكشاف السبل التي تتيح لأقاليم ما وراء البحار الحفاظ على الدعم الدولي في مواجهة المطالبات العدائية بالسيادة. وأعلن أيضاً أنه بالنسبة إلى الأقاليم التي تضم سكاناً مقيمين بشكل دائم يرغبون في شطب الإقليم من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ستواصل المملكة المتحدة دعم طلباتهم المتعلقة بذلك.

61 - وفي الجلسة الثالثة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، التي عقدت في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أثناء الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، ذكر ممثل المملكة المتحدة أن علاقة حكومة بلده بأقاليمها الواقعة وراء البحار علاقة عصرية وقائمة على الشراكة، والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في أن يختار أن يظل بريطانيا.

62 - وذكر أن مسؤولية حكومة بلده تتمثل في كفالة الأمن والحكم الرشيد للأقاليم وشعوبها وأنه يتوقع من حكومات الأقاليم الوفاء بالمعايير الرفيعة نفسها التي تلتزم بها حكومة المملكة المتحدة في مجال الحفاظ على سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والنزاهة في الحياة العامة، وتقديم خدمات عامة تتسم بالكفاءة، وبناء مجتمعات قوية وناجحة. وأوضح أن حكومة بلده ملتزمة بإشراك جميع أقاليم ما وراء البحار في المفاوضات المتعلقة بعلاقتها المستقبلية مع الاتحاد الأوروبي، من أجل ضمان مراعاة أولوياتها في كل مرحلة من مراحل العملية.

63 - وأضاف أنه بالرغم من أن المملكة المتحدة سوف تضطلع بجميع مسؤوليات الدولة ذات السيادة، فإن حكومات المملكة المتحدة وأقاليمها الواقعة فيما وراء البحار متفقة على أن أقاليم ما وراء البحار تتمتع بالحكم الذاتي داخلياً، دون أن يستثنى من ذلك إلا احتفاظ المملكة المتحدة بسلطات تمكنها من الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وأضاف أيضاً أن المجلس الوزاري المشترك يجتمع سنوياً لرصد الأولويات الجماعية ودفعها إلى الأمام.

ثامناً - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

64 - في 10 كانون الأول/ديسمبر 2020، اتخذت الجمعية العامة القرار 108/75 من دون تصويت، بناء على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لعام 2020 (A/75/23)، والتوصية اللاحقة الصادرة عن اللجنة الرابعة. وجاء في ذلك القرار أن الجمعية العامة:

(أ) أكدت من جديد الحق غير القابل للتصرف لشعب أنغويلا في تقرير المصير، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة 1514 (د-15) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أعادت أيضاً تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء استعمار أنغويلا عن مبدأ تقرير المصير، الذي يشكل أيضاً حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب أنغويلا نفسه هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة بالموضوع والإعلان وقرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الصدد، وأهابت في هذا الصدد بالدولة القائمة بالإدارة أن تقوم، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تنقيف سياسي للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقاً للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي المستندة إلى المبادئ المبينة بوضوح في قرار الجمعية العامة 1541 (د-15) والقرارات والمقررات الأخرى المتخذة في هذا الصدد؛

(د) رحبت بالأعمال التحضيرية التي تم القيام بها لصوغ دستور جديد، وحثت على اختتام المناقشات مع الدولة القائمة بالإدارة بشأن الدستور، بما في ذلك الاستطلاع العام، في أقرب وقت ممكن، ولأحظت المرحلة الأولى من التعديلات على الدستور، التي دخلت حيز النفاذ في 14 أيار/مايو 2019؛

(هـ) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم في ما يبذله حالياً من جهود بشأن المضي قدماً في عملية استعراض الدستور داخلياً؛

(و) أكدت أهمية الرغبة التي سبق أن أعربت عنها حكومة الإقليم في أن توفد اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بعثة زائرة إلى الإقليم، وأهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تيسر إيفاد هذه البعثة، إذا رغبت حكومة الإقليم في ذلك، وطلبت إلى رئيسة اللجنة الخاصة أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك؛

(ز) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها في ما يتعلق بجهود التوعية المبذولة لتنقيف الجمهور، بما يتسق مع المادة 73 (ب) من الميثاق، وأهابت في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

(ح) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تساعد حكومة الإقليم على تعزيز التزاماتها في الميدان الاقتصادي، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بمسائل الميزانية، بدعم إقليمي حسب الحاجة والاقتضاء؛

(ط) رحبت بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ي) أكدت أنه ينبغي للإقليم أن يواصل المشاركة في أنشطة اللجنة الخاصة، بما في ذلك الحلقات الدراسية الإقليمية، من أجل تزويد اللجنة بما يستجد من معلومات بشأن عملية إنهاء الاستعمار؛

(ك) أكدت أيضاً أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بآراء شعب أنغويلا ورغباته وأن تعزز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين أنغويلا والدولة القائمة بالإدارة؛

(ل) أهابت بالدول القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاوناً كاملاً من أجل تنفيذ أحكام المادة 73 (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة 73 (ب) من الميثاق في ما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في أنغويلا، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى هذا الإقليم؛

(م) أعادت تأكيد أن الدولة القائمة بالإدارة مسؤولة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات

لحشد جميع أشكال المساعدة الممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛

(ن) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وأكدت أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للإقليم عن طريق تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية على نحو متكامل ومستدام بما يكفل أموراً منها دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وفي الوقت نفسه تيسير حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردها إلى حالتها الأصلية وكفالة صمودها في مواجهة التحديات الجديدة والمستجدة، وحثت بقوة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة، التي لا تتماشى مع مصلحة شعب الإقليم، بما في ذلك استخدام الإقليم كمركز مالي دولي؛

(س) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إليه وفقاً لنظمها الداخلية السائدة؛

(ع) كررت دعوتها الدولة القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تقدم إلى الإقليم كل ما يلزم من مساعدة، وأن تدعم جهود التعافي وإعادة البناء، وأن تعزز القدرات في مجال التأهب لحالات الطوارئ والحد من المخاطر، ولا سيما في أعقاب إعصار إيرما وإعصار ماريا اللذين تأثر بهما الإقليم في عام 2017؛

(ف) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة أنغويلا وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين وعن تنفيذ القرار.

